

ملخص لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2020م الذي يصدره صندوق النقد الدولي





مقدمة

أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر 2020م إلى الخسائر المادية والبشرية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، التي أودت بحياة أكثر من مليون نسمة منذ بداية هذه الأزمة والأعداد والخسائر قابلة للزيادة في ظل انتظار ظهور اللقاح المعتمد رسميًا لعلاج هذا الفيروس، وقد أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن تتدهور الأحوال المعيشية تدهورًا كبيرًا لقرابة 90 مليون نسمة خلال العام الحالي، إلى الدرجة التي قد تصل إلى حد الحرمان نتيجة المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي.

توقعات التعافي

أشار التقرير إلى أن هناك بؤار عديدة تدعو إلى التفاؤل، لاسيما أن الوضع في تحسنٍ طفيفٍ على مستويات الثقة العالمية في الربع الثالث، مقارنة بالمستويات المنخفضة التي تم تسجيلها في الربعين (الأول، والثاني) من العام 2020م، الأمر الذي يُضفي قدرًا من التفاؤل عند ظهور مؤشرات التعافي خلال الفترة المقبلة، حيث بدأ الاقتصاد العالمي باستعادة عافيته خلال النصف الثاني من هذا العام، مع توقعات باتساع وتيرة هذا التعافي في عام 2021م، ولكنها توقعات غير مؤكدة كلياً، إذ تعتمد على التطورات في مشهد الأزمة الصحية، مثل ظهور العلاجات أو اللقاحات، وكذلك العوامل الاقتصادية مثل السياسات وثقة المستهلكين وثقة الأعمال، إضافة إلى أن هذا التفاؤل سيكون مبني على افتراض عدم حدوث موجة ثانية ترتفع فيها الإصابات وتستدعي فرض الإغلاق الشامل من جديد.





وبحسب التقرير نفسه، فقد بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي والعودة إلى سابق عهده، ولكن سيكون مسار الصعود من جديد طويلًا وغير متوازن ومحفوفٍ بالغموض وعدم اليقين، حيث أنه من المتوقع أن تتكبد اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية خسارة أكبر في الناتج المحلي، مما يشير إليه المسار المتوقع قبل الجائحة للفترة 2020-2021، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تفاقم كبير في آفاق تقارب الاقتصاد العالمي، إذا أخذنا في الاعتبار أن تأثير الجائحة على الاقتصاديات العالمية الكبرى- باستثناء الصين - كان كبيرًا.

ويتوقع الصندوق أن ينكمش النمو العالمي في العام 2020 إلى -4.4% وأن يتعافى جزئيًا في العام 2021 بنسبة 5.2% وكشف التقرير أن تأثير هذه الجائحة سيكون بنسب متفاوتة على دول العالم على النحو التالي:

- **دول الشرق الأوسط وأفريقيا:** من المتوقع أن يكون تأثير الجائحة بنسبة -5% في العام 2020م وأن يكون التعافي بنسبة 3.2% في العام 2021م.
- **المملكة العربية السعودية:** من المتوقع أن يكون التأثير بنسبة -5.4% وأن تصل نسبة التعافي إلى 3.1% في العام 2021م.
- **الصين:** من المتوقع أن يكون التأثير بنسبة -1.9% وأن يصل التعافي إلى نسبة 8.2% في العام 2021م.
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** من المتوقع أن يكون التأثير بنسبة -4.3% في العام 2020م وأن تصل نسبة التعافي إلى 3.1% في العام 2021م.
- **ويتوقع الصندوق أن يتأثر الاتحاد الأوروبي بنسبة -8.3% وأن تصل نسبة التعافي إلى 5.2% في عام 2021م.**



اعتبارات التوقعات

بنيت التوقعات على عدة اعتبارات يتعلق بعضها بالنتاج المحلي الإجمالي، والتقدم المحرز على مستوى جهود تحسين العلاجات واللقاحات وتأثير الانكماش العميق هذا العام، والسياسية المالية العالمية وحجم الانفاق وإجراءات الضرائب ومتوسط أسعار النفط وغيرها من الاعتبارات على النحو التالي:

- نتائج الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني كانت أقوى من المتوقع، فالتطورات تشير إلى أن الأسوأ قد انتهى، ولكن لا يمكن تأكيد ذلك طالما أن الجائحة لا زالت مستمرة.
- يُتوقع استمرار التباعد الاجتماعي وتعزيز معايير السلامة في مكان العمل إلى العام 2021م ولكن ذلك سيتلاشى مع تحسن العلاجات وانتشار اللقاح وانخفاض معدلات الانتقال المحلي في كل مكان بنهاية العام 2022م.
- تأثير الانكماش العميق هذا العام، يُتوقع أن يلحق الضرر بإمكانيات العرض بدرجات متفاوتة عبر الاقتصادات، وسيعتمد التأثير على عوامل مختلفة منها مدى إغلاق الشركات، وخروج العمال، وعدم تطابق الموارد (القطاعية، والمهنية، والجغرافية).



- تعكس السياسة المالية 6 تريليونات دولار التي تم الإعلان وتنفيذها في جميع أنحاء العالم استجابة للأزمة، والتي تشمل إجراءات الضرائب والإنفاق المباشرة. ويُتوقع أن تحافظ البنوك المركزية الرئيسية على أوضاعها الحالية حتى نهاية العام 2025م.
- من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط الفورية للبرميل 41 دولارًا في العام 2020 و 43.8 دولارًا في العام 2021م، وهو أعلى من توقعات (أبريل، ويونيو)، وتشير منحنيات العقود الآجلة للنفط إلى أنه من المتوقع أن ترتفع الأسعار بعد ذلك نحو 48 دولارًا، أي أقل بنحو 25% من متوسط العام 2019م، ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع غير النفطية بوتيرة أسرع مما كان متوقعًا في (أبريل ويونيو).
- من المتوقع أن تنكمش التجارة العالمية بنسبة تزيد عن 10% هذا العام - بوتيرة مماثلة لما كانت عليه خلال الأزمة المالية العالمية في العام 2009. ويعكس الانخفاض المتوقع في أحجام التجارة إلى حد كبير، ضعف الطلب النهائي من المستهلكين والشركات في ظل الانكماش العالمي المتزامن.
- من المتوقع أن يظل التضخم منخفضًا نسبيًا، ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في مجموعة الاقتصادات المتقدمة 0.8% في العام 2020م، وأن يرتفع إلى 1.6% في العام 2021م مع استمرار مكاسب التعافي، ويستقر بعد ذلك عند 1.9%. في مجموعة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.





المخاطر المتوقعة والحلول

أشار الصندوق إلى تصاعد الدين إلى مستويات تاريخية، في الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الناتج الذي يساهم في تقليل الفائدة الضريبية مما يزيد من صعوبة أعباء والتزامات خدمة الدين، وعلى الجانب الإيجابي فإن آفاق مستوى أسعار الفائدة المنخفض في استمرارٍ لفترةٍ أطول، إلى جانب انتعاش النمو المتوقع في العام 2021م قد يسهم في تخفيف أعباء خدمة الدين في بلدان عديدة، ولضمان بقاء الدين على مسار مستدام على المدى المتوسط، قد تقوم الحكومات بزيادة تصاعدية للضرائب وضمان سداد الشركات لنصيبها العادل من الضرائب مع التخلص من الإنفاق المهدر للموارد.

لذا ينبغي تصميم سياسات الدعم على المدى القريب بحيث تضع الاقتصادات على مسارات من النمو الأقوى والأكثر إنصافاً واستدامة، مع إضافة حزمة من الإجراءات الشاملة والقوية التي تدفع بالبنية التحتية العامة الخضراء وزيادة تدريجية في أسعار الكربون وتعويض الأسر الأقل دخلًا حتى يتحقق الإنصاف في الفترة الانتقالية.

مع أهمية تقوية النشاط الاقتصادي وتجنب المخاطر المعاكسة من خلال توثيق تعاون متعدد الأطراف وتكوين مزيج من السياسات الوطنية على درجة أكبر من التوازن في ضوء الحيز النقدي والمالي المتاح.





ولا يزال من الأهداف الكبرى في هذا السياق بناء الصلابة المالية، وتقوية النمو المحتمل، وتعزيز الشمول، وينبغي توثيق التعاون عبر الحدود في مجالات متعددة، لمعالجة الشكاوى الموجهة للنظام التجاري القائم على القواعد، والحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتدعيم بنیان النظام الضريبي الدولي، وينبغي للسياسات الوطنية أن تدعم الطلب في الوقت المناسب حسب الحاجة باستخدام أدوات السياسة المالية العامة والسياسة النقدية في حدود الحيز المتاح أمام السياستين.

وعلى الدول مواصلة تحفيز النمو من خلال الإنفاق المسؤول في مجالات الاستثمار وفي الرعاية الصحية ودعم وظائف المستقبل وتعزيز فرص التعافي والتوسع في الاعتماد على الاقتصاد الأخضر.





الخاتمة

تظل هذه الجائحة من أصعب العقبات التي مرت على الاقتصاد العالمي، ولتجاوزها أشار تقرير الصندوق إلى أن هناك العديد من الحلول الممكنة لتخفيف الآثار الناجمة عنها، ومن بينها الابتكار وتطوير البنية التحتية الرقمية، والانتقال إلى خفض انبعاثات الكربون باستخدام مختلف السبل والأساليب المناخية، مثل (الاستثمار الأخضر والتدريجي، وزيادة سعر الكربون)، مع مراعاة تعويض التأثير الاجتماعي السلبي.

وأشاد الصندوق بالإجراءات المالية غير المسبوقة التي اتخذتها بعض الدول استجابةً للوباء، وأكد أنه مع إعادة فتح الاقتصادات - مؤقتًا - فإن هناك حاجة ماسة للعمل المكثف وبموارد أقل، والاستعداد بشكل معقول ومنصف، من خلال اتخاذ تدابير مناسبة للحد من العجز المالي والديون على المدى المتوسط، خصوصاً في البلدان ذات الحيز المالي المحدود، حيث يجب حماية الاستثمار العام ودعم الدخل المنخفض للأسر بما يتناسب مع الآثار المتوقعة من الوباء.



